مجلة الشهاب • المجلد: 08، العدد: 03 (2022م) • ص ص 177 – 194
(ISSN: 2477-9954, EISSN: 2602-5485)

أثر ظهور علم الجرح والتعديل في تقسيم الحديث المقبول

The Impact of "Science of Aljarh and Attadil "on the Division of the "Accepted Hadith"

د/ عبد العظيم خليل عبد الرحمن الدخري *
جامعة كردفان (السودان)
d2kufoart@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2022/06/07 | تاريخ القبول: 2022/10/24 | تاريخ النشر: 2022/11/12

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

ملخّص: هدفتْ هذه الدِّراسة إلى إيجاد إجابةٍ عن الأسباب التي أدَّتْ إلى تقسيم الحديث المقبول إلى حديث صحيح، صحيح لغيره، حسن، وحسن لغيره. تمثَّلتْ مُشْكلةُ الدّراسة في بروز تساؤلات مطروحة حول أسباب تقسيمات الحديث النَّبوي إلى أنواع ومراتب متفاوتة من حيث القوة والضعف. افترضت الدراسة أنَّ ظهور علم الجرح والتعديل هو السبب الرئيسي في تلك التقسيمات. اتَّبع الباحثُ المنهج التاريخي، والتحليلي الوصفي لانجاز الدّراسة. وأخيراً توصّلت الدِّراسة إلى أنَّ ظهور الكلام في الرواة وتقسيمهم إلى طبقات من خلال"علم الجرح والتعديل" كان هو السبب الرئيسي في تقسيمات الحديث المقبول إلى حديث صحيح، صحيح لغيره، حسن، وحسن لغيره؛ بجانب المتابعات والشواهد التي اتُّخذتْ لتقوية الأحاديث في منهج المتأخرين من النُّقاد.

الكلمات المفتاحيَّة: الجرح؛ التعديل؛ المقبول؛ تقسيم؛ الرباعي.

Abstract: This study aimed to find an answer to the reasons that led to the division of the "Accepted Hadith" into,Sahih, Sahih Lighayrihi, Hasan, and Hasan Lighayrihi. The problem of the study was represented in the question about the reasons of dividing the Hadith into different types and classes in terms of its strength and weakness. The researcher followed the inductive and descriptive analytical method to achieve the goals of the study. Finally, the study concluded that the emergence of “the science of "Aljrh and Altaedil" was the main reason for the divisions of the "Accepted Hadith" into,Sahih, Sahih Lighayrihi, Hasan, and Hasan Lighayrihi. In addition to followups and arguments that were taken to strengthen the hadiths in the approach of the later critics.

Keywords: Aljurh; Attadil; Accepted; division; Quadruple.

* المؤلف المراسل.

1. مقدّمة

الحمد لله ربِّ العالمين والصَّلاة والسَّلام على أشرف المرسلين سيّدنا ونبيّنا محمَّد المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه الغر الميامين، وبعد،

فقد لقي الحديث النَّبوي عناية فائقة من العلماء المسلمين باعتباره لفظاً نبوياً مقدَّساً، وثاني مصادر التشريع الإسلامي؛ فلم يألُوا جهداً في بذل الغالي والنفيس، وتُوظَّيف الأوقات والطاقات في سبيل خدمته، والذبّ عنه؛ فأسسوا لحفظه علوماً تعرف بقواعدها وأصولها، وكان من أوَّل تلك العلوم وأبرزها علم علل الحديث الذي أعتنى بما يعتري الرواية وطرقها من علل خفيَّة، بجانب علم الجرح والتعديل الذي عنى بالرواة وتتبع أحوالهم بطريقة فريدة في نوعها ومتميّزة بمنهجها أبهرت المؤرخين قديماً وحديثاً. ولا شكَّ أنَّ هذا الفن الأخير قد أحدث تفاوتاً ملحوظاً بين الرواة فجعلهم على مراتب وطبقات وفقاً لصفاتهم التي تنطبق عليهم من حيث العدالة والضبط والذي هو موضوع بحث علم الجرح والتعديل.

1.1. مُشْكلةُ الدّراسة:

تمثَّلتْ مُشْكلةُ الدّراسة في، بروز تساؤلات مطروحة حول أسباب تقسيم الحديث النَّبوي إلى أنواع ومراتب متفاوتة من حيث القوة والضعف بسبب سطحية المعرفة بعلوم الحديث، وعدم وجود إجابات علمية واضحة لهذه التساؤلات في تقدير الباحث.

2.1.أهميَّة الدراسة:

تكمن أهميَّة هذه الدراسة في محاولتها إغلاق باب التساؤلات التي تطرح حول الأسباب التي أدت إلى تقسيم الحديث المقبول؛ بإجابتها عن تلك الأسئلة المطروحة حول تقسيمات الحديث المقبول؛ وثَمة أهمية تظهر لهذه الدراسة في درئها التشكيك والطعن – الذي قد يقع من هذا الباب– في السنَّة النَّبوية.

3.1.أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدَّراسة إلى إيجاد إجابة عن الأسباب التي أدت إلى تقسيم الحديث المقبول إلى حديث صحيح، صحيح لغيره، حسن، وحسن لغيره. بوضع فرضية: أنَّ علم الجرح والتعديل هو السبب الرئيسي في تلك التقسيمات. ويأتي هذا من خلال إجراء قراءة تاريخية لقياس أثر علم الجرح والتعديل في تقسيم الحديث المقبول.

4.1.منهج الدراسة:

اتَّبع الباحثُ المنهج التاريخي، والتحليلي الوصفي؛ لتتبع الظاهرة وتحليلها بغرض الوصول إلى أهداف الدّراسة.

5.1. **خطة الدراسة**:

تأتي خطة هذه الدِّراسة مشتملةً على مقدمة ثمَّ مدخل، ثمَّ محورين رئيسيين وفي كل محورٍ نقاط. ومذيَّلة بخاتمة وفهارس، علي النحو التالي:

1. مقدمة.
2. مدخل الدراسة.
   1.2. مفهوم الجرح والتعديل
   2.2. مفهوم الحديث المقبول.
3. موقف نُقاد الحديث من الرواة و الحديث قبل استقرار مباحث علم الجرح والتعديل.
   1.3. موقف النُّقاد في عصر الصحابة وكبار التابعين من الرواة والحديث.
   2.3. موقف النُّقاد في عصر التابعين وكبار تابعي التابعين من الرواة والحديث.
4. ظهور علم الجرح والتعديل وعلاقته بتقسيمات الحديث المقبول.
   1.4. اتجاهات النقاد نحو ابتكار تقسيمات جديدة للحديث المقبول.
      1.1.4. ملامح عامة لتقسيمات الترمذي للحديث المقبول.
   2.4. التفريق بين الرواة جرحاً وتعديلاً، وظهور تقسيمات المقبول.
      1.2.4. تقسيمات ابن حجر للحديث المقبول.
      2.2.4. علاقة المتابعات و الشواهد بالتقسيم الرباعي للحديث المقبول.
5. الخاتمة، وتتضمن النتائج والتوصيات.
6. قائمة المصادر والمراجع.

وبحول الله تعالى وقوته أبدأُ، مفتتحاً هذه الدَّراسة بمدخل أُبيّن فيه مفهوم علم الجرح والتعديل، والحديث المقبول، وفقاً للخطة الموضوعة.

2. مدخل الدراسة

1.2. مفهوم الجرح والتعديل .

الجرح في اللغة العربية مصدرٌ مأخوذٌ من جَرَح؛ قال ابن فارس الجيم والراء والحاء أصلان: أحدهما الكسب، والثاني شق الجلد. فالأول قولهم:"اجترح" إذا عمل وكسب. قال الله عز وجل: ﴿أم حسب الذين اجترحوا السيئات﴾[1]؛ وإنما سمي ذلك اجتراحاً لأنه عمل بالجوارح، وهي الأعضاء الكواسب. والجوارح من الطير والسباع: ذوات الصيد. وأما الآخر فقولهم: جرحه بحديدة جرحاً، والاسم الجرح[2]. ومن المجاز قولهم: جرحه بلسانه: إذا سبّه، وجرحوه بأنياب وأضراس إذا شتموه وعابوه[3]. ويقال: جرح الحاكم الشاهد إذا عثر منه على ما تسقط به عدالته من كذب وغيره[4]، واستجرح فلان إذا عمل ما يجرح من أجله. والجرح: هو أن تردّ شهادة الشاهد، وقد جرح فلان فهو مجروح إذا لم تُقبل شهادته[5].

ويستخلص من المعاني الواردة في الجرح؛ أنَّ كلمة الجرح تستخدم على الحقيقة في الأبدان، وتستخدم مجازاً في الأعراض، قال الشاعر[6]:

وجُرْحُ السَّيْفِ تَدْمُلُه فَيْبرا ...**... وجُرْحُ الدَّهْرِ ما جَرَحَ اللِّسان

وقال آخر[7]:

فداو بلينٍ ما جرحت بغلظةٍ ... **... فطب كلام المرء طيب كلامه

وأمَّا الجرح في الاصطلاح، فهو إظهار صفات الراوي التي تُسقط عدالته، أو ضبطه، أو تقلِّل منهما، أو من أحدهما بما يترتَّب عليه ردّ روايته أو تضعيفها. فيبقى التجريح هو وصف الراوي بصفاتٍ تقتضي تضعيف روايته أو عدم قبولها .

والتعديل لغة على وزن تفعيلٌ من عَدَّل الشيءَ فاعتدل؛ أي: قَوَّمه فاستقام، وعَدَّل الشهودَ: إذا شهد لهم بالعدالة[8]. والتعديل ضد التفسيق.

والعدل: المرضي من الناس قوله وحكمه. يقال: هذا عدل، وهم عدل، فإذا قلت: فهم عدول على العدة قلت: هما عدلان، وهو عدل بين العدل[9].

والتعديل: التزكية والمدح يُقال: عدَّل الرجال؛ أي: وصفهم بما يجعل حالهم مستقيماً بحيث تكاملت فيهم شروط العدالة، يُقال رجلٌ عدلٌ أي : مقبول الشهادة ، وتعديل الرجل أي : تزكيته.

وأمَّا التعديل اصطلاحاً: إظهار صفات الراوي التي تُزكِّيه وتظهر عدالته فيُقبل خبره. أو هو ذكر الراوي بصفاتٍ تقتضي قبول روايته والحكم عليه بأنه عدلٌ أو ضابط. والعدل اصطلاحاً هو: من لم يظهر في أمر دينه ومروءته ما يُخِلُّ بهما.

وأمَّا علم الجرح والتعديل، فهو علم نشأ بشروط وضوابط وقواعد ليبحث في نقد الرواة، فيستخرج صفاتهم؛ وبها يزكيهم أو يعيبهم؛ فتقبل روايتهم أو ترد. وقد عرَّفه العلماء بعبارات مختلفة ذات مضمون واحد، نذكر منهم:

ابن الأثير فقد عرَّفه بقوله: الجرح وصفٌ متى التحق بالراوي والشاهد سقط الاعتبار بقوله، وبطل العمل به. والتعديل وصفٌ متى التحق بهما اعتُبر قولهما وأُخذ به[10].

وقال حاجي خليفة: هو علم يبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم، بألفاظ مخصوصة، وعن مراتب تلك الألفاظ[11].

وقال السباعي: وهو علم يبحث فيه عن أحوال الرواة وأمانتهم وثقتهم وعدالتهم وضبطهم أو عكس ذلك من كذب أو غفلة أو نسيان[12].

وقال البنهساوي: هو علم يبحث في جرح الرْواة واستبعاد روايتهم أو في تعديلهم وقبول الحديث عنهم[13].

ويمكن أن نقول: أنَّ علم الجرح والتعديل، هو علمٌ له قواعد وضوابط، يبحث عن صفات الراوي ثمَّ إظهارها بألفاظٍ مخصوصة، سواء كانت تلك الصفات صفات تجريحٍ أو صفات تعديلٍ.

2.2. مفهوم الحديث المقبول:

كلمة "مقبول" في اللغة العربية،[14] اسم مفعول من الفعل قَبل، بمعني مرضي، والفاعل قابلٌ بمعنى راضٍ. يقال: أنت مرضي عندي، أو أنت مقبول عندي، ويراد بذلك أنت عِنْدي رِضاً، وأنت حسن الموقع في نفسي. وأمَّا الفعل "قبل" فله معانٍ عدَّة منها أنَّه يأتي بمعنى:

"استجاب"، قال تعالى: ﴿ألم يعلموا أن الله هو يقبل التوبة عن عباده﴾"[15].

ومنها يأتي بمعنى:"صفح" و"غفر" يقال: قبل الله توبته؛ أي: صفح عنه وغفر له، قال تعالى: ﴿غافر الذنب وقابل التوب﴾"[16].

ومنها بمعنى: "الأخذ عن طيب خاطر"، يقال: قبل الهدية؛ أي: أخذها عن طيب خاطر، ومنها: "دعاني فقبلت دعوته".

ومنها بمعنى: "صدَّق" يقال: قبل الكلام؛ أي: صدّقه. وبمعنى: "كفل" و"ضمن"، يقال: قبل المريض في المستشفى؛ أي: كفله وضمنه.

ويأتي اللفظ "مقبول" بجانب معناه مرضي لمعانٍ أخرى منها: ملائم، موافق، مناسب، محبوب، سار، لطيف، سائغ، مستحب ومُفرج.

والمقبول اصطلاحاً: الثقة الضابط لما يرويه. وهو: المسلم العاقل البالغ، سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة، وأن يكون مع ذلك متيقظاً غير مغفّل، حافظاً إنْ حدَّث من حفظه، فاهماً إنْ حدّث على المعنى، فإن اختل شرط مما ذكرنا ردّت روايته[17].

وأمَّا الحديث المقبول، فهو الحديث الذي سلم من وجوه الضعف[18]، وهو ما يجب العمل به عند الجمهور.[19] ويقابله الحديث المردود.

3. موقف نقاد الحديث من الرواة والحديث قبل استقرار مباحث علم الجرح والتعديل

1.3. موقف النُّقاد في عصر الصحابة وكبار التابعين من الرواة والحديث:

كان النقّاد في المرحلة المبكرة لرواية الحديث وبالتحديد بعد ظهور بوادر الفِرق بعد مقتل عثمان رضي الله عنه ينظرون في حديث الرواة؛ فمن كان منهم من أهل السنَّة قُبِل حديثه، ومن كان من أهل الأهواء والبدع رُدَّ حديثه، وبهذا الاعتبار كان الحديث عندهم ينقسم إلى نوعين: مقبول ومردود؛ وذلك باعتبار النظر في

وصف ناقله أهو من أهل السنَّة أم لا. ولم يكن لهم مصطلح خاص كأنْ يقال: هذا حديث صحيح وهذا حديث ضعيف. وإنَّما من قُبل حديثه قالوا فيه:"صدق"ومن ردَّ حديثه قالوا فيه: "كذب" أو "كذَّاب" يريدون بذلك الخطأ في النقل أو الكذب على حقيقته؛ فبالتالي هم يبحثون في الرواية هل هي حديث نبوي قاله صلى الله عليه وسلم فيقبل، أم قول مفترى عليه فيردّ، وبمفهوم أكثر دقة هل ما رُوي لهم هو حديث أم لا.

والذي يدلُّ على هذا أمثلة كثيرة، منها ما رواه البخاري من طريق أبي وائل، قال: قال عبد الله رضي الله عنه: من حلف على يمين يستحق بها مالا وهو فيها فاجر، لقي الله وهو عليه غضبان، فأنزل الله تصديق ذلك: ﴿إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا﴾ فقرأ إلى ﴿عذاب أليم﴾[20]، ثم إنَّ الأشعث بن قيس خرج إلينا، فقال ما يحدثكم أبو عبد الرحمن؟ قال: فحدثناه، فقال: صدق..."[21]. وفي رواية للنسائي قال: فجاء الأشعث بن قيس فقال: ما يحدثكم أبو عبد الرحمن؟ قلنا: كذا وكذا، قال: صدق والله"[22].

ومنها ما رواه ابن سعد قال: حدثني يحيى بن أبي كثير أنَّ عكرمة مولى ابن عباس حدثه أنَّ الحجاج بن عمرو حدثه أنَّه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "من كسر أو عرج فقد حل، وعليه حجة أخرى". قال: فأخبرت بذلك ابن عباس وأبا هريرة فقالا: صدق"[23].

وخبر آخر قال: أخبرنا كثير بن هشام قال: حدثنا جعفر بن برقان قال: حدثنا حبيب بن الريان قال: "رأيت ابن عمر قد جزَّ شاربه حتى كأنَّما قد حلقه. ورفع إزاره إلى أنصاف ساقيه. قال: فذكرتُ ذلك لميمون بن مهران فقال: صدق حبيب. كذلك كان ابن عمر"[24].

وبجانب إطلاقهم على راوي المتن المقبول قولهم: "صدق" إشعاراً منهم على صحة الحديث، ونجدهم أحياناً يطلقون على الراوي من أهل السنَّة لفظ: "ثقة" كما ورد ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما في هذه الفترة فيما رواه ابن سعد موقوفاً عن ابن عباس قال: "إذا حدثنا ثقة عن علي بفتيا لا نعدوها"[25]. فيفهم من قوله حسب معطيات الواقع التاريخي آنذاك أنَّه قصد التفريق بين خبر أهل السنَّة وخبر المبتدعة الذين كانوا يكذبون في حديث علي رضي الله عنه، فسمى الراوي من أهل السنَّة "بالثقة" دلالة على قبول خبره عن علي لصدقه وديانته، كما يفهم منه ردّ خبر غيره وخاصَّة الشيعة الذين أكثروا من الوضع في الحديث عن علي رضي الله عنه، إذْ أنَّه، كان لا يعرف الكذب في الحديث عن غيرهم إلا نادراً وذلك لما خصَّ الله تعالى به التابعين من الثناء وحسن الاتِّباع. كما جاء ذكره في القرآن الكريم؛ رُوي عن قتادة في قول عز وجل: ﴿والذين اتَّبعوهم بإحسان﴾، التابعين، وعقَّب عليه ابن أبي حاتم بقوله: "فصاروا برضوان الله عز وجل لهم وجميل ما أثنى عليهم بالمنزلة التي نزههم الله بها عن أنْ يلحقهم مغمز أو تدركهم وصمة؛ لتيقّظهم وتحرّزهم وتثبّتهم، ولأنَّهم البررة الأتقياء الذين ندبهم الله عزَّ وجلَّ لإثبات دينه وإقامة سنته وسبله، فلم يكن لاشتغالنا بالتمييز بينهم معنى إذْ كنَّا لا نجد منهم إلا إماماً مبرزاً مقدماً في الفضل والعلم"[26].

وكذا قول ابن سيرين (ت110هـ): "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلمَّا وقعت الفتنة، قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنَّة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم"[27] يأتي في ذات

السياق والمفهوم نفسه ويفسر لنا خبر ابن عباس رضي الله عنهما على مثل ما ذكرنا.

وعموماً فغُلاة المبتدعة في هذه المرحلة المبكرة كان حديثهم يُكذَّب ويردُّ جملةً وتفصيلاً خلافاً لما فُصّل وقُرّر في قبول حديث أمثالهم في مرحلة لاحقة في مباحث "علم الجرح والتعديل"؛ ويرجع ذلك لقلّتهم في ذاك الوقت المبكر، واشتهارهم بالكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم تأصيلاً وتأسيساً لأهوائهم وأفكارهم المنحرفة؛ الأمر الذي جعل النقاد في ذلك الوقت يردون حديثهم، ويقبلون حديث أهل السنَّة، ويتجهون إلى التفتيش عن الإسناد ومعرفة حال الرواة.

روى الحافظ الرامهرمزي بسنده إلى الإمام الشعبي، عن الربيع بن خُثَيم قال: من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد فله كذا وكذا، قال الشعبي: فقلت: من حدَّثك قال: عمرو بن ميمون، فلقيت عمرو ميمون وقلت: من حدَّثك فقال: أبو أيوب صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال يحيى بن سعيد القطان: وهذا أول ما فتش عن الإسناد. يعني الشعبي(107هـ)[28].

ورُوي عن الشعبي تكذيبه للحارث الأعور فيما خرَّجه مسلم عن الشعبي قال: حدثني الحارث الأعور الهمداني، وكان كذاباً. وفي رواية أخرى يقول الشعبي: حدثني الحارث الأعور، وهو يشهد أنَّه أحد الكاذبين[29]. والحارث الأعور هو صاحب علي رضي الله عنه.

وممن كُذّب بسبب بدعته في هذه الحقبة المختار، رُوي عن علي بن حسين أنَّه قام على باب الكعبة فلعن المختار فقال له رجل: جعلني الله فداك. تلعنه وإنما ذبح فيكم؟ فقال: إنَّه كان كذَّابا يكذب على الله وعلى رسوله[30].

2.3. موقف النُّقاد في عصر التابعين وكبار تابعي التابعين من الرواة والحديث:

تلتْ عصر الصحابة وكبار التابعين مرحلةٌ توسَّعتْ فيها الرواية ونزل فيها الإسناد؛ فاحتاج فيها النقاد للبحث عن ضبط المروي بجانب الصدق والعدالة في الراوي، وبدأت قواعد علم الجرح والتعديل تتبلور شيئاً فشيئاً، وأصبح الرواة من حيث الضبط في الأداء بجانب العدالة منازل ومراتب؛ وبالتالي ترتب على ذلك تفاوت في درجات الحديث حتى في النوع الواحد، وبدأت تظهر ملامح تقسيمات جديدة للحديث من خلال أجوبة النقاد عن بعض السؤالات التي تُطرح عن أحوال الرواة ومروياتهم. غير أنَّهم لم يزالوا يقصرون أنواع الحديث في المقبول والمردود، ثمَّ يُعبّرون عن ذلك بالصحيح والضعيف بناءً على سبْر الحديث للكشف عن ضبط المروي من عدمه.

قال ابن مهدي (ت198هـ) لأبي موسى محمد بن المثنى: احفظ عن الرجل الحافظ المتقن فهذا لا يختلف فيه، وآخر يهم والغالب على حديثه الصحة فهذا لا يترك حديثه، لو ترك حديث مثل هذا لذهب حديث الناس، وآخر يهم والغالب على حديثه الوهم فهذا يترك حديثه -يعني لا يحتج بحديثه[31].

وعلى هذا فإنَّ الرواة الذين يُحتمل حديثهم تندرج أوصافهم تحت مرتبتين الأولى مرتبة الحُفَّاظ

المتقنين الذين لا يختلف فيهم، والثانية من يهم والغالب على حديثهم الصحة فهؤلاء لا يترك حديثهم وهم جمٌ غفيرٌ من الرواة ممنْ حمل عنهم الحديث ولو تُرك حديثهم دون النظر لمعرفة صحيحه لذهب حديث النَّاس. وهذه المرتبة الثانية لا شكَّ أنَّ أصحابها دون الأولى وهم على درجات متفاوتة غير أنَّه لم يصل أحدهم حدَّ الذي يغلب على حديثه الوهم فيترك. وإنَّما يقبل حديثهم ويُميَّز حالهم في الأداء وضبط المروى بسبر حديثهم وموافقتهم الحفاظ المتقنين في إطار الشفعة التي عناها وأصَّل لها ابن مهدي بقوله: "...والغالب على حديثهم الصحة"، هذا بجانب المهارات والخبرات الفائقة التي يمتلكها النقاد في تمييز الصحيح من الضعيف دون اعتبار ما يتصف به الراوي من وصفٍ سواء كان تعديلاً أو جرحاً.

قَال نعيم بن حماد: قلت لعبد الرَّحْمَن بْن مهدي: كيف تعرف صحيح الحديث من غيره؟ وفي رواية: كيف تعرف هؤلاء الرجال؟ قال: كما يعرف الطبيب المجنون[32].

وحكى أَبُو الشيخ، عَنِ البخاري، قال: سمعت علي ابن المديني، يقول: جاء رجل إلى ابن مهدي، فقال: يا أبا سَعِيد إنك تقول: هذا ضعيف وهذا قوي، وهذا لا يصح، فعم تقول ذاك؟ فقال عَبْد الرَّحْمَن: لو أتيت الناقد فأريته دراهم، فقال: هذا جيد وهذا ستوق، وهذا نبهرج، أكنت تسأله عم ذاك أو كنت تسلّم الأمر إليه؟ فقال: بل كنت أسلّم الأمر إليه. فقال عَبْد الرَّحْمَن: هذا كذاك، هذا بطول المجالسة والمناظرة والمذاكرة والعلم بِهِ. قال: فذكرته لبعض أصحابنا، فقال: أجاب جواب رجل عالم"[33].

وخلاصة القول أنَّ ما تميَّز به النقاد في هذه الفترة من طول المجالسة والمناظرة والمذاكرة في الحديث مع الحظوة في علو السند، وقوة الرغبة في الاشتغال بالعلم والفوز بخدمة الأثر النَّبوي أتاح للنقاد في ذلك الوقت ما لم يتح لأحد من بعدهم، من معرفة مخارج الحديث وطرقه، ومعرفة صحيحه من سقيمه، دون اللجوء إلى التطبيق الآلي لألفاظ الجرح والتعديل التي كانت لم تنضج بعد؛ ولذلك لم نجد لها تأثيراً واضحاً في تقسيم الحديث المقبول في تطبيقاتهم.

4. ظهور علم الجرح والتعديل وعلاقته بتقسيمات الحديث المقبول

1.4. اتجاهات النقاد نحو ابتكار تقسيمات جديدة للحديث المقبول:

ذكرنا سابقاً أنَّ النقاد كانوا يطلقون على الحديث المقبول قولهم: "حسن" أو "صدق" باعتبار راويه ثمَّ لاحقاً قولهم: "صحيح" كقول يحيى بن سعيد القطان: "أحاديث ابن جريج عن ابن أبي مليكة كلها صحاح"[34]. وهو الأكثر شيوعاً واستخداماً في الحديث المقبول عند النقاد في هذه الفترة أعني طبقة ابن القطان وابن مهدي.

ومع أنَّ إطلاق الحسن على الحديث المقبول بدأ يقلّ في هذا الفترة إلا أننا لا نستطع الجزم بظهور تقسيمات جديدة للحديث المقبول؛ حيث إنَّه لم يزل بعض النقاد يطلقون لفظ: "الحسن" على الحديث المقبول إلى فترة متأخرة عن زمان ابن القطان وابن مهدي. ومن هؤلاء أحمد بن حنبل، حيث كان يقول:

من سمع من صالح قديماً فسماعه حسن..."[35]. يريد بذلك سماعه صحيح. وقال أبو داود: قلت لأحمد: قرة بن خالد؛ قال: ثقة، ثقة، حسن الحديث[36].

أمَّا البخاري فقد روى له الترمذي في "العلل الكبير" كثيراً من الأمثلة فيها إطلاق الحسن بمعنى الصحيح منها ما جاء في صلاة الخوف قال الترمذي: سألت محمداً قلت: أي الروايات في صلاة الخوف أصح؟ فقال: كل الروايات عندي صحيح، وكل يستعمل. وإنَّما هو على قدر الخوف إلا حديث مجاهد، عن أبي عياش الزرقي. فإني أراه مرسلا. وحديث سهل بن أبي حثمة هو حديث حسن، وهو مرفوع رفعه شعبة عن عبد الرحمن بن القاسم. وحديث عبد الله بن شقيق، عن أبي هريرة ، حسن، وحديث عروة بن الزبير، عن أبي هريرة، حسن"[37].

وروى الترمذي عن قتيبة، حدثنا سفيان، عن عمرو بن دينار، عن عطاء، عن صفوان بن يعلى، عن أبيه، سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ على المنبر ﴿ونادوا يا مالك﴾[38]"، قال: سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: هو حديث حسن، وهو حديث ابن عيينة الذي ينفرد به"[39]. وخرَّجه البخاري في صحيحه قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ عَلَى المِنْبَرِ ﴿وَنَادَوْا يَا مَالِكُ﴾، قَالَ: سُفْيَانُ: فِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ وَنَادَوْا يَا مَالِك". وروى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: أكتب أحسن ما تسمع، واحفظ أحسن ما تكتب، وذاكر بأحسن ما تحفظ"[40]. وذكر عنه في ترجمة محمد بن الحسن بن المختار أنَّه قال فيه: كان ثبتا حسن الحديث"[41]. وروي عن أبي زرعة قوله: جاء رجل إلى أبي غسان النهدي فقال: يا أبا غسان (مالك بن إسماعيل بن درهم) من تفضل؟ فغضب أبو غسان، وقال: مثلي يمتحن على رؤوس الأشهاد، وقبض أبو غسان على لحيته، ثم قال: لا حدثت بحديث كذا، وكذا.

قال أبو زرعة: "فكم من حديث "حسن" فاتنا، عن أبي غسان بهذا السبب، ونحن مقيمون بالكوفة"[42] يقصد كم من حديث "صحيح" فعبَّر بالحسن بدلاً عن الصحيح. وغير ذلك من الأمثلة مما لا يسع المقام ذكره.

1.1.4. ملامح عامة لتقسيمات الترمذي للحديث المقبول:

حاول الترمذي إظهار الفروق والتفاوت الواقع في الحديث متأثراً بواقع التفريق الحاصل في الرواة قوةً وضعفاً؛ فقسَّم الحديث لمراتب وجعل لكل مرتبة مصطلحاً خاصاً يدل عليها، بحيث أنَّه يتبع طريقة شيوخه في قبول حديث من يهم والغالب على حديثه الصحة. ولكنه يعتبر فيه مرتبته من الرواة من حيث القوة والضعف فيجعل حديثه في مرتبة أدنى حسب مرتبته، وبذلك أفرد من الصحيح قسماً واصطلح له مصطلحاً خاصاً به.

وبهذا يعتبر الترمذي -فيما وقفتُ- هو أول من أفرد مصنفاً يظهر فيه الفروق بين مراتب الحديث. وإليه ذهب الذهبي في الموقظة، وغيره؛ وبالتالي أظهر الترمذي تقسيمات جديدة للحديث وفق قوته بعد أن كان الحديث المقبول بمراتبه المتفاوتة يُعبَّر عنه (بالصحيح) وتارةً (بالحسن) باعتباره مرتبة واحده. ويُعبَّر عن المردود بمراتبه المختلفة (بالسقيم أو الضعيف). وجعل لهذه التقسيمات الجديدة مصطلحات بحيث إذا أطلقه انصرف معناه لما عناه بالمصطلح، وقد استخدم في كتابه "الجامع" ثمانية مصطلحاتٍ للدلالة على مرتبة الحديث خمسةٌ منها مركبة، وثلاثةٌ مفردة ألَّفها من المفردات الثلاث "صحيح، حسن، غريب"، ولكل واحدٍ من هذه المصطلحات الثمانية له دلالة مستقلة عن الآخر غير أنَّه لم يفصح عن كنه هذه المصطلحات عدا مراده بالحسن و الغريب، وهذه المصطلحات هي:

1."غريب". 2."حسن". 3."صحيح". 4."حسنٌ غريبٌ". 5."صحيحٌ غريبٌ". 6."حسنٌ صحيحٌ".

7."حسنٌ صحيحٌ غريبٌ". 8."حسن غريب صحيح".

وسأفرد لكل واحد منها حيزاً من البحث بغية الوقوف على مراده من هذه المصطلحات في بحث آخر بمشيئة الله تعالى إسهاماً واستكمالاً لجهود السابقين الذين بذلوا جهداً مقدراً لفهم هذه المصطلحات التي أوردها الترمذي في كتابه" الجامع".

2.4. التفريق بين الرواة جرحاً وتعديلاً وظهور تقسيمات المقبول:

أدَّى الكلام في الرواة جرحاً وتعديلاً منذ بداية ظهوره إلى التفريق بين الرواة من حيث العدالة والقوة في ضبط الرواية حتى أنَّه لم يسلم رواة الحديث المقبول في حدِّ ذاتهم من تقسيمهم إلى مراتب. وهذا الصنيع يُؤثر عن كبار النقاد أمثال ابن مهدي، وأحمد وغيرهما، رُوي عن أبي عبد الرحمن بن عمر الأصبهاني الزهري قال سمعت عبد الرحمن بن مهدي وقيل له أبو خلده ثقة؟ فقال كان صدوقاً وكان مأموناً، الثقة سفيان وشعبة. كما أنَّ أحمد بن حنبل كان يقارن بين أداء الثقات فيما رواه عنه أبو داود قال: سمعت أحمد يقول ليس فيهم يعني أهل مصر أصحَّ حديثاً من الليث بن سعد وعمرو بن الحارث يقاربه[43]. وعنه أيضاً قال: نافع بن عمر أحبّ إلي من عبد الجبار بن الورد ، وهو أصحّ حديثاً ، وهو في الثقات ثقة[44].

ويلخص لنا أبو عبد الله الحاكم صنيعهم هذا بقوله: "...إنَّ أئمة النقل قد فرقوا بين الحافظ والثقة والثبت والمتقن والصدوق هذا في التعديل ثم في الجرح فرقوا بين الكذَّاب على رسول الله صلى الله عليه وسلم والكذَّاب في حديث النَّاس ثم الكذَّاب في لقي الشيوخ ثم كثير الوهم وسيء الحفظ والمتهم في الرواية والمتهم في الدين والصدوق إذا أكثر الرواية عن الكذَّابين وكثر المناكير في حديثه..."[45] وها هو ابن أبي حاتم بعد أنْ تكلم عن التابعين يقسّم أتباع التابعين أهل الصدق والديانة إلى أربع مراتب، قال: "...ثمَّ خلفهم تابعو التابعين وهم خلف الأخيار وأعلام الأمصار في دين الله عزَّ وجلَّ ونقل سنن رسول الله

صلى الله عليه وسلم وحفظه وإتقانه والعلماء بالحلال والحرام والفقهاء في أحكام الله عزَّ وجلَّ وفروضه وأمره ونهيه فكانوا على مراتب أربعة:

أ. فمنهم الثبت الحافظ الورع المتقن الجهبذ الناقد للحديث فهذا الذي لا يختلف فيه، ويعتمد على جرحه وتعديله، ويحتج بحديثه وكلامه في الرجال.

ب. ومنهم العدل في نفسه، الثبت في روايته، الصدوق في نقله، الورع في دينه، الحافظ لحديثه، المتقن فيه، فذلك العدل الذي يحتج بحديثه، ويوثق في نفسه.

ج. ومنهم الصدوق الورع الثبت الذي يهم أحيانا وقد قبله الجهابذة النقاد فهذا يحتج بحديثه.

د. ومنهم الصدوق الورع المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ والغلط والسهو فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام، وخامس قد الصق نفسه بهم ودلسها بينهم ممن ليس من أهل الصدق والأمانة، ومن قد ظهر للنقاد العلماء بالرجال أولى المعرفة منهم الكذب – فهذا يترك حديثه ويطرح روايته"[46].

فهذه المراتب لابن أبي حاتم تأتي وفقاً للممارسة النقديَّة التي انتهجها النقاد الأوائل، فالثلاث الأُول منها هم أصحاب الحديث المقبول وأمَّا الرابعة والخامسة فهم أصحاب الحديث المردود وهذه المراتب الخمس تندرج الأربع الأُول منها تحت ما ذكره ابن مهدي في قوله: "احفظ عن الرجل الحافظ المتقن فهذا لا يختلف فيه، وآخر يهم والغالب على حديثه الصحة فهذا لا يترك حديثه، لو ترك حديث مثل هذا لذهب حديث الناس، وآخر يهم والغالب على حديثه الوهم فهذا يترك حديثه – يعني لا يحتج بحديثه.

وبيد أنَّ الكلام في الرواة نشأ قديماً مع نشأة الرواية وأدَّى أخيراً إلى تقسيم الرواة ووضعهم في مراتب إلَّا أنَّه لم تكتمل لدى النقاد الصورة النهائية لتقسيمات الحديث المقبول التي استقرت أخيراً في مصطلح الحديث، إلا بعد استقرار مباحث الجرح والتعديل كعلم من علوم الحديث. فمع ظهور طول الأسانيد وكثرة الطرق وتشعبها في نقل الخبر الواحد، كان لا بد من تطور وسائل النقد وظهور اتجاهات مبتكرة في النقد تساير هذا الواقع الجديد للرواية الذي فرض موضوعاً جديداً في بحث النقاد وهو النظر في طرق الحديث الواحد والتفريق بين صحيحها من سقيمها. فاعتمد النقاد منهجاً جديداً يظهر التفاوت بين طرق الحديث الواحد، معتمدين فيه على الجمع بين خبراتهم وحذقهم الذي عرف"بعلم العلل"، وما نتج من ممارسة للجرح والتعديل وعرف أخيراً "بعلم الجرح والتعديل".

وهذا الأخير كما سبق جعل الرواة على مراتب من حيث العدالة والقوة في ضبط الرواية حيث وسم الرواة بصفة تعبر عن حالهم الغالب في النقل والديانة وبالتالي يُعبر بها عن درجة حديثهم إذا خلا من العلل والشذوذ. قال ابن أبي حاتم: "...أنَّ الناقلة للآثار والمقبولين على منازل وأنَّ أهل المنزلة الأعلى الثقات وأنَّ أهل المنزلة الثانية أهل الصدق والأمانة" ووجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب

شتى[47]:

أولاً: مراتب التعديل:

أ. فإذا قيل للواحد إنَّه ثقة أو متقن ثبت فهو ممن يحتج بحديثه.

ب. وإذا قيل له إنَّه صدوق أو محله الصدق أو لا بأس به فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه وهي المنزلة الثانية.

ج. وإذا قيل شيخ فهو بالمنزلة الثالثة يكتب حديثه وينظر فيه إلا أنَّه دون الثانية.

د. وإذا قيل صالح الحديث فإنَّه يكتب حديثه للاعتبار.

ثانياً: مراتب التجريح:

أ. وإذا أجابوا في الرجل بلين الحديث فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتباراً.

ب. وإذا قالوا ليس بقوي فهو بمنزلة الأول في كتبة حديثه إلا إنَّه دونه.

ج. وإذا قالوا ضعيف الحديث فهو دون الثاني لا يطرح حديثه بل يعتبر به.

د. وإذا قالوا متروك الحديث أو ذاهب الحديث أو كذاب فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه وهي المنزلة الرابعة.

ومن هنا لوحظ لبعض النُّقاد اتجاهات نحو تقسيم كل من الحديث المقبول والمردود إلى درجات حسب قوة الرواة في التحمل والأداء والعدالة ومراتبهم. فنجدهم في المقبول اختزلوا نوعاً قائماً بذاته وأطلقوا عليه "الحسن" وجعلوه مرتبة وسطاً بين الصحيح والضعيف. كذا في المردود اختزلوا منه الضعيف و ضعيفٌ جداً. ويؤكد الإمام الخطابي (388هـ) على هذا التقسيم في كتابه معالم السنن بقوله:"أن الحديث عند أهله على ثلاثة أقسام حديث صحيح وحديث حسن وحديث سقيم. فالصحيح عندهم ما اتصل سنده وعدلت نقلته والحسن منه ما عرف مخرجه واشتهر رجاله وعليه مدار أكثر الحديث وهو الذي يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء وكتاب أبي داود جامع لهذين النوعين من الحديث"[48]. ويمكننا هنا في هذا البحث المختصر أنْ نقتصر في الاستشهاد لهذا الاتجاه نحو تقسيمات جديدة لنوع الحديث بتقسيم الحافظ ابن حجر في كتابه النافع المختصر "نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر".

1.2.4. تقسيمات ابن حجر للحديث المقبول:

بناء على التقسيم الذي بُني على التفريق الحاصل بين الرواة جرحاً وتعديلاً، ووفقاً للتقسيمات السابقة للحديث من حيث الصحة؛ قام ابن حجر بتقسيم الحديث المقبول إلى تقسيم رباعي اشتمل على الصحيح لذاته، الصحيح لغيره، الحسن لذاته، والحسن لغيره. حيث قال في أقسام الخبر المقبول: "وخبر الآحاد: بنقل عدل تام الضبط، متصل السند، غير معلل ولا شاذ هو الصحيح لذاته. (ثمَّ قال): وهذا أول تقسيم

المقبول إلى أربعة أنواع؛ لأنه إما أن يشتمل من صفات القبول على: أعلاها.أو لا. الأول: الصحيح لذاته. والثاني: إن وجد ما يجبر ذلك القصور ككثرة الطرق، فهو الصحيح أيضا، لكن، لا لذاته. وحيث لا جبران فهو الحسن لذاته. وإن قامت قرينة ترجح جانب قبول ما يتوقف فيه فهو الحسن، أيضا، لا لذاته.

وهذا التقسيم الذي ذهب إليه ابن حجر هو ما استقر في علم مصطلح الحديث. وفيه قد أضاف ابن حجر سبباً آخر للتقسيم الرباعي، وهو كثرة الطرق سواءً كانت متابعات أو شواهد؛ فإذا تعددت طرق الحديث فينتج عنها الصحيح لغيره، والحسن لغيره على حسب التفاوت في القوة، والقرائن.

2.2.4. علاقة المتابعات و الشواهد بالتقسيم الرباعي للحديث المقبول:

أولاً: المتابعات:

جمع متابعة، وهي موافقة الراوي لغيره في رواية الحديث المعين، بشرط أن تقع لغير الصحابي الذي يروي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم، كأن تقع للراوي عنه أو من قبله. وصورتها: أنْ يروي الحديث مثلاً عن ابن عمر نافع مولاه، ويوافقه في روايته سالم بن عبد الله يرويه كذلك عن أبيه، فيقال: تابع سالم نافعا، وكل منهما متابع ومتابع. ويشترط في المتابعة أن توافق في الإسناد، ويكفي في المتن موافقة المعنى[49].

والمتابعات حال الممارسة النَّقديَّة للنقاد المتقدمين قبل استقرار ألفاظ الجرح والتعديل يصحح بها أداء الراوي إذا وافق الثقات فيصبح بها صحيح الأداء (الحديث)، وبالتالي يصح المتن والطريق على حدٍ سواء، وعلى هذا فإن تقسيم الحديث عند جمهور النقاد المتقدمين هو مقبول ومردود. فالمقبول هو الصحيح وأحياناً يطلق عليه الحسن وكلاهما نوع واحد كما تقدم. والمردود وهو الضعيف.

ومثال المتابعة في تصحيح الطريق والمتن ما ذكره ابن المديني قال: حديث أبي هريرة بعث رسول الله صلى عليه وسلم سرية عيْناً وأمر عليهم عاصم بن ثابت. رواه معمر عن الزهري عن عمرو بن أبي سفيان الثقفي عن أبي هريرة ورواه يونس عن الزهري عن عمرو بن أسيد بن جارية الثقفي عن أبي هريرة فخالف معمرا في إسناده والحديث عندي حديث يونس لأنه تابعه غيره على عمرو بن أسيد وهو الصواب[50].

أمَّا بعد ظهور علم الجرح والتعديل، فإنَّ المتابعات فيما استقرَّ في مصطلح الحديث يقوي بعضها بعضاً فيصير الحسن بطرقه صحيحاً لغيره، والضعيف ضعفاً يسيراً يصير بطرقه حسناً لغيره.

ومثاله: حديث: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة» إذ تابعوا راويه محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة عليه، في شيخ شيخه، حيث رواه جماعة غير أبي سلمة، عن أبي هريرة. فارتقى من طريق محمد بهذه المتابعات، ولولاها لم يرتق؛ لأن راويه محمداً، وإن اشتهر بالصدق، والصيانة، ووثقه بعضهم لذلك، لم يكن متقناً، حتى ضعفه بعضهم لسوء حفظه. قال السنيكي (ت926هـ): والحديث رواه الشيخان من طريق عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، فهو صحيح لذاته من

طريقه، (صحيح لغيره، حسن لذاته) من طريق محمد باعتبارين[51]. أي باعتبار المتن والسند.

ثانياً:الشواهد:

جمع شاهد، وهي متابعة صحابي لصحابي آخر في متن حديث لفظا أو معنى. كحديث يروى عن جابر ابن عبد الله، ويروى مثله أو نحوه أو معناه عن عائشة أم المؤمنين، فيقال عن حديث جابر: له شاهد من حديث عائشة، وكذلك العكس[52]. فهي تقوي المتن- فيصير مثل الآخر في القوة- حسب قوتها والقرائن المحتفى بها، فيصير الأدنى كالأعلى في قوته؛ إذْ أنَّ الغاية هي معرفة ثبوت صحة الحديث.

فمثاله ما رواه أحمد من طريق العمري، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله"[53] فهذا الإسناد ضعيفٌ لضعف عاصم بن عمر العمري[54]، ولكن له شاهد في صحيح مسلم عن أبي هريرة مرفوعاً:"...فمن لم يأت الدعوة، فقد عصى الله ورسوله»[55]. فيتضح أنَّ المتن صحيح والطريق ضعيفٌ.

بَيْدَ أنَّ الشواهد لا تشفع للإسناد شيئاً لاختلاف المخرج، أي أنَّ الشواهد لا تصحح أداء الراوي البتة وبالتالي ليس لها تأثير في تقسيم الحديث المقبول. والله تعالى أعلم.

5. الخاتمة

الحمد لله وكفى، والصَّلاة والسَّلام على نبينا المصطفى، سيّدنا وغرة أعيننا محمَّد عليه أفضل الصَّلاة وأتمّ التسليم وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد،

فهذه خاتمة، فيها خلاصة ما توصَّلتْ إليها الدّراسة من نتائجٍ، وتوصياتٍ، أرجو أنْ تكون إضافةً حقيقيةً في مجالها.

1.5. النتائج:

توصَّلت الدّراسةُ إلى الآتي:

أ. أنَّ النقاد في بداية عصر الرواية تميَّزوا بطول المجالسة والمناظرة والمذاكرة في الحديث مع الحظوة في علو السند، وقوة الرغبة في الاشتغال بالعلم والفوز بخدمة الأثر النَّبوي؛ وقد أتاح لهم هذا ما لم يتح لأحد من بعدهم من معرفة مخارج الحديث وطرقه ومعرفة صحيحه من سقيمه دون الحاجة إلى اللجوء إلى التطبيق الآلي لألفاظ الجرح والتعديل التي كانت لم تنضج بعد ولم يكن لها أثر في تطبيقاتهم.فكان الحديث عندهم صحيح وضعيف.

ب. أنَّ الكلام في الرواة وتقسيمهم إلى طبقات _ بعد استقرار مباحث علم الجرح والتعديل- كان هو السبب الرئيسي في تقسيمات الحديث المقبول إلى حديث صحيح، صحيح لغيره، حسن، وحسن لغيره.

ج. العمل بتقوية الحديث بالمتابعات والشواهد في منهج المتأخرين من النقاد كان أيضاً سبباً لتقسيم

الحديث المقبول بخلاف ما كان معروفاً عند النُّقاد المتقدمين.

2.5. **التوصيات**:

تُوصي الدّراسة بإجراء مزيدٍ من الدّراسات المتعمقة حول هذا الموضوع لأهميته. وأرجو الله عزَّ وجلَّ أن نوفق لذلك.

6. فهرس المصادر والمراجع

- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس.(1371هـ)، "*الجرح والتعديل*"، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند، ط1.
- ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك الجزري .(د.ت)، "*جامع الأصول في أحاديث الرسول*"، تحقيق، عبد القادر الأرنؤوط، مكتبة الحلواني، ط1.
- ابن المديني، علي بن عبد الله بن جعفر، البصري.(1980م)، "*العلل*"، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي – بيروت، ط2.
- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني .(1422هـ)، "*نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر*"، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض، ط1.
- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني .(1986م)، "*تقريب التهذيب*" تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد – سوريا، ط1.
- ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل .(1414هـ)، "*سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم*"، د. زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط1.
- ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الهاشمي.(1410هـ)، "*الطبقات الكبرى*"، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1..
- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي.(1421هـ)، "*المحكم والمحيط الأعظم*"، عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1.
- ابن فارس، أحمد بن فارس، أبو الحسين .(1979م)، "*معجم مقاييس اللغة*"، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر..
- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير.(د.ت)، "*اختصار علوم الحديث*"، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، بدون.
- أبو زرعة، عبيد الله بن عبد الكريم الرازي.(1402هـ)، "*الضعفاء*"، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية.
- البخاري، محمد بن إسماعيل .(1422هـ)، "*صحيح البخاري*"، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1.

- البهنساوي، سالم البهنساوي .(1409هـ)، "*السنة المفترى عليها*" دار الوفاء، القاهرة، دار البحوث العلمية، الكويت، ط3.
- الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة.(1409هـ)، "*علل الترمذي الكبير*"، تحقيق: صبحي السامرائي، وآخرون، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط1.
- الجديع، عبد الله بن يوسف الجديع.(1424هـ)، "*تحرير علوم الحديث*"، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت،ط1، 1424هـ.
- الجورقاني، الحسين بن إبراهيم بن الحسين (1422هـ)، "*الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير*"، تحقيق: د. عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، ط4.
- حاجي خليفة مصطفى بن عبد الله.(1941م)، "*كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون*"، مكتبة المثنى، بغداد، بدون.
- الحاكم، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد.(1404هـ)، "*المدخل إلى الصحيح*"، تحقيق: د. ربيع هادي عمير المدخلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1.
- الحميري، نشوان بن سعيد اليمني .(1420هـ)، "*شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم*" تحقيق: د.حسين بن عبد الله العمري، وآخرون، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1.
- الخوارزمي، محمد بن أحمد بن يوسف، أبو عبد الله.(د.ت)، "*مفاتيح العلوم*" تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي،ط2.
- الرامهرمزي، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الفارسي .(1404هـ)، "*المحدث الفاصل بين الراوي والواعي*"، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، ط3.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود.(1419هـ)، *"أساس البلاغة"* ، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.
- السباعي، مصطفى بن حسني السباعي.(1982م)، *"السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي"* ، المكتب الإسلامي، دمشق، ط3، 1982م.
- السنيكي، زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري السنيكي .(1422هـ)، *"فتح الباقي بشرح ألفية العراقي"* ، تحقيق: عبد اللطيف هميم، دار الكتب العلمية، ط1.
- الفاسي، محمد بن الطيب الفاسي.(1403هـ)، *"شرح كفاية المتحفظ"* ، تحقيق، علي حسين البواب، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ط1.
- الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد.(د.ت)، *"كتاب العين"* ، تحقيق: د مهدي المخزومي، د.إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- قلعجي، محمد رواس قلعجي؛ وحامد صادق قنيبي.(1408هـ)، *"معجم لغة الفقهاء"* ، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط2.

- المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف .(1400هـ)، *"تهذيب الكمال في أسماء الرجال"*، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت،ط1.
- مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري .(د.ت)، *"صحيح مسلم"*، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب.(1421هـ)، *"السنن الكبرى"*، تحقيق: حسن عبد المنعم مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الهروي، محمد بن أحمد بن الأزهري.(2001م)، *"تهذيب اللغة"*، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط1.

7. الهوامش:

(1) سورة الجاثية، الآية:21 .

(2) ابن فارس، (ت: 395هـ)، "معجم مقاييس اللغة"، 451/1.

(3) الزمخشري، (ت: 538هـ)، "أساس البلاغة"، 130/1.

(4) الهروي، (ت: 370هـ)، "تهذيب اللغة"، 4/ 86.

(5) الخوارزمي، (ت:387هـ)، "مفاتيح العلوم"، ص39.

(6) ابن سيده، (ت: 458هـ)، "المحكم والمحيط الأعظم"، 347/9.

(7) الفاسي،"شرح كفاية المتحفظ"، ص69.

(8) الحميري، (ت: 573هـ)، " شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم" 4422/7.

(9) الفراهيدي، (ت: 170هـ)، "كتاب العين"، 38/2.

(10) ابن الأثير،"جامع الأصول"، 1/ 126.

(11) حاجي خليفة، (ت: 1067هـ)، "كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون"، 582/1.

(12) السباعي، (ت: 1384هـ)، " السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي"، 109/1.

(13) البهنساوي، (ت: 1427هـ)، "السنة المفترى عليها"، ص70.

(14) معجم اللغة العربية المعاصرة، 3/ 1769؛ تكملة المعاجم العربية، 179/8.

(15) سورة التوبة، الآية:104.

(16) سورة غافر، الآية:3.

(17) ابن كثير، "اختصار علوم الحديث"، ص 92.

(18) قلعجي،"معجم لغة الفقهاء"، ص452.

(19) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ت الرحيلي، ص 55

(20) سورة آل عمران، الآية:77.

(21) خرَّجه البخاري في صحيحه، في كتاب الرهن، باب إذا اختلف الراهن والمرتهن ونحوه، 3/ 143، رقم2515.

(22) خرَّجه النسائي في السنن الكبرى، 10/ 21، رقم 10945.

(23) ابن سعد في الطبقات الكبرى، 4/ 238.

(24) ابن سعد، المصدر السابق، 4/ 134.

(25) ابن سعد، المصدر السابق، 2/ 258.

(26) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، 1/ 9.

(27) خرَّجه مسلم، في المقدمة، باب في أنَّ الإسناد من الدين، 1/ 15.

(28) الرامهرمزي، "المحدث الفاصل بين الراوي والواعي"، ص/208.

(29) خرَّجه مسلم، في المقدمة، باب في أنَّ الإسناد من الدين 1/ 19.

(30) ابن سعد، "الطبقات الكبرى"، 5/ 164.

(31) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، 2/ 38.

(32) المزي، "تهذيب الكمال في أسماء الرجال"، 17/ 438.

(33) المزي، المصدر السابق، 17/ 439.

(34) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، 1/ 241.

(35) الترمذي، "العلل الكبير"، ص/ 34.

(36) ابن حنبل، "سؤالات أبي داود للإمام أحمد"، ص325.

(37) الترمذي، "العلل الكبير للترمذي"، ص98.

(38) سورة الزخرف، الآية:77.

(39) الترمذي، "العلل الكبير"، ص88.

(40) المزي، "تهذيب الكمال في أسماء الرجال"، 24/ 387.

(41) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، 7/ 229.

(42) أبو زرعة، "الضعفاء"، 2/ 771.

(43) ابن حنبل، "سؤالات أبي داود للإمام أحمد"، ص/ 373.

(44) الجورقاني، "الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير"، 1/ 327.

(45) الحاكم، "المدخل إلى الصحيح"، ص/ 113.

(46) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، 2/ 38.

(47) ابن أبي حاتم، المصدر السابق، 2/ 37.

(48) الخطابي، معالم السنن 1/ 6.

(49) الجديع،" تحرير علوم الحديث"، 1/ 53.

(50) ابن المديني، "العلل"،ص/ 83.

(51) السنيكي، "فتح الباقي بشرح ألفية العراقي"،1/ 150. (بتصرف قليل)

(52) الجديع، "تحرير علوم الحديث"،1/ 54.

(53) خرَّجه أحمد في مسنده، 9/ 202.

(54) ابن حجر، "تقريب التهذيب"، ص286.

(55) خرَّجه مسلم في كتاب النكاح، باب الأمر بإجابة الداعي إلى الدعوة، 2/ 1054.